وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Tuesday, 17 February,

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

النفط يستقر وسط خفض حدة التوترات.. وتوقعات زيادة إمدادات (أوبك+)

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

استقرت أسعار النفط، أمس الاثنين، حيث يدرس المستثمرون تداعيات المحادثات الأمريكية الإيرانية المقبلة، التي تهدف إلى خفض حدة التوترات، على السوق في ظل توقعات بزيادة إمدادات أوبك+، وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 3 سنتات لتصل إلى 67.72 دولارًا للبرميل، وبلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 62.86 دولارًا للبرميل، بانخفاض قدره 3 سنتات، ولن يتم تسوية أسعار خام غرب تكساس الوسيط يوم الاثنين بسبب عطلة رسمية في الولايات المتحدة.

في الأسبوع الماضي، سجل كلا المؤشرين انخفاضًا أسبوعيًا، حيث استقر سعر برنت منخفضًا بنحو 0.5 %، بينما خسر خام غرب تكساس الوسيط 1 %، وذلك بعد تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب التي أشار فيها إلى إمكانية توصل واشنطن إلى اتفاق مع طهران خلال الشهر المقبل، مما أدى إلى انخفاض الأسعار يوم الخميس.

ومن المقرر أن يعقد البلدان جولة ثانية من المحادثات في جنيف يوم الثلاثاء، بعد استئناف المفاوضات في وقت سابق من هذا الشهر بهدف معالجة نزاعهما المستمر منذ عقود حول البرنامج النووي الإيراني، والتحذير من مواجهة عسكرية جديدة.

وأفادت تقارير، نقلاً عن دبلوماسي إيراني يوم الأحد، أن إيران تسعى إلى إبرام اتفاق نووي مع الولايات المتحدة يحقق فوائد اقتصادية للطرفين، حيث تُناقش استثمارات في قطاعي الطاقة والتعدين، بالإضافة إلى شراء طائرات.

وقال توني سيكامور، محلل الأسواق في شركة آي جي: "مع توقع تمسك كلا الجانبين بخطوطهما الحمراء الأساسية، فإن التوقعات ضئيلة بإمكانية التوصل إلى اتفاق، ومن المرجح أن يكون هذا الهدوء الذي يسبق العاصفة"، وأفاد مسؤولون أمريكيون أن الولايات المتحدة أرسلت حاملة طائرات ثانية إلى المنطقة، وتستعد لاحتمال شن حملة عسكرية واسعة النطاق في حال فشل المحادثات، وحذر الحرس الثوري الإيراني من أنه في حال شن ضربات على الأراضي الإيرانية، فإنه قد يرد على أي قاعدة عسكرية أمريكية.وتؤدي المخاوف بشأن إيران إلى تباطؤ أسعار النفط، مما يُخفف من حدتها في الأسابيع الأخيرة، حيث أخذ التجار في الحسبان ارتفاعًا في علاوة المخاطر نتيجة المخاوف من تجدد الأعمال العدائية بين طهران وواشنطن، ومن المتوقع أن يُؤدي تجدد الصراع إلى تعطيل إنتاج النفط في إيران، ومع تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، مما يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، فإن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وشركاؤها في تحالف أوبك+ - يميلون إلى استئناف زيادة الإنتاج اعتبارًا من أبريل، بعد توقف دام ثلاثة أشهر، لتلبية ذروة الطلب الصيفي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وسيُمكّن رفع الإنتاج الدول الأعضاء في منظمة أوبك+ من الاستفادة بشكل أكبر من الارتفاع الأخير في أسعار النفط الخام، مع العلم أن أي زيادة في الإنتاج من المرجح أن تؤثر سلبًا على الأسعار على المدى الطويل. ومن المقرر أن تجتمع أوبك+ في الأول من مارس.

ومع ذلك، ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها في ستة أشهر مطلع عام 2026 نتيجة لتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، كما عززت مؤشرات مرونة الاقتصاد العالمي الآمال في استمرار قوة الطلب.

وقد أدت المخاوف من فائض في المعروض عام 2026 إلى تراجع أسواق النفط طوال عام 2025. وبينما رفعت أوبك إنتاجها بشكل طفيف خلال العام الماضي، فقد لوحظ توقفها مؤقتًا عن زيادة الإنتاج في ديسمبر وسط مخاوف مستمرة من فائض في المعروض، ومن المتوقع أن يكون النشاط في الأسواق المالية العالمية ضعيفًا يوم الاثنين، نظرًا لإغلاق الصين وكوريا الجنوبية وتايوان بمناسبة عطلة رأس السنة القمرية، بالإضافة إلى عطلة يوم الرؤساء في الولايات المتحدة.

غياب مؤشرات الطلب الصيني

وقالت سوغاندا ساشديفا، مؤسسة شركة الأبحاث "إس إس ويلث ستريت" ومقرها نيودلهي: "مع غياب مؤشرات الطلب الصيني بشكل كبير هذا الأسبوع، تبقى السيولة شحيحة، وقد تبقى حركة الأسعار متقلبة". وأضافت ساشديفا أن التطورات الجيوسياسية وبيانات المخزون ستظل على المدى القريب المحرك الرئيسي للتقلبات، مما يجعل النفط الخام عرضة لتقلبات حادة في كلا الاتجاهين.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، استقرت أسعار النفط ضمن نطاق محدد في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، مع تركيز الاهتمام بشكل أساسي على المزيد من الحوار بين الولايات المتحدة وإيران، وسط مخاوف الأسواق من احتمالية حدوث اضطرابات في الإمدادات في الشرق الأوسط.

في تطورات الأسواق، أعلنت هيئة إدارة النفط والغاز النرويجية، يوم الاثنين، عن اكتشاف شركة إكوينور النرويجية، لكامن النفط والغاز في منطقة "جرانات" في بحر الشمال، على بعد حوالي 190 كيلومترًا (118.06 ميلًا) شمال غرب مدينة بيرغن.

وأشارت الهيئة إلى أن التقديرات الأولية تُشير إلى اكتشاف ما بين 0.2 مليون و0.6 مليون متر مكعب قياسي من المكافئ النفطي القابل للاستخراج. ويُعادل هذا ما بين 1.3 و3.8 مليون برميل من المكافئ النفطي.

وتُدير شركة إكوينور عمليات التنقيب وتمتلك 51 % من رخصة التنقيب، بينما تمتلك شركة النفط النرويجية الحكومية "بيتورو" 30 %، وشركة "أو إم في نرويج" النسبة المتبقية البالغة 19 %. وقالت المديرية إن المرخص لهم يدرسون ربط الاكتشاف في المنطقة المحتملة بالبنية التحتية القائمة في منطقة غولفاكس المجاورة.

في فينزويلا، أعربت شركة موريل آند بروم الفرنسية لإنتاج النفط يوم الاثنين عن أملها في استئناف صادرات النفط الفنزويلي قريبًا، وذلك بعد أن خففت الحكومة الأمريكية العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الفنزويلي يوم الجمعة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأصدرت الولايات المتحدة ترخيصين عامين يوم الجمعة، مما يتيح لشركات الطاقة الكبرى العمل في فنزويلا، العضو في منظمة أوبك، وهو ما يمثل أكبر تخفيف للعقوبات المفروضة على فنزويلا منذ أن ألقت القوات الأمريكية القبض على الرئيس نيكولاس مادورو وأطاحت به الشهر الماضي.

ووصفت موريل آند بروم هذه التطورات الأخيرة بأنها "خطوة بناءة"، على الرغم من أنها لم تُدرج ضمن قائمة الشركات المشمولة بالترخيصين. وأضاف بيانها: "سيساهم توفير بيئة مستقرة وقابلة للتنبؤ في تحقيق قيمة مضافة لجميع الأطراف المعنية".

لم تتمكن المجموعة من تصدير النفط الفنزويلي منذ الربع الثاني من العام الماضي، عندما علّقت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب ترخيصها، إلى جانب شركات نفطية أخرى عاملة في الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«موريل آند بروم» الفرنسية تتطلع لاستئناف صادرات النفط الفنزويلي

الشرق الأوسط

أعربت شركة «موريل آند بروم» الفرنسية لإنتاج النفط، الاثنين، عن أملها في استئناف صادرات النفط الفنزويلي قريباً، وذلك بعد أن خففت الحكومة الأميركية العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الفنزويلي يوم الجمعة.

وأصدرت الولايات المتحدة ترخيصين عامّين الجمعة؛ مما يتيح لشركات الطاقة الكبرى العمل في فنزويلا، العضو في منظمة «أوبك»؛ ما يمثل أكبر تخفيف للعقوبات المفروضة على فنزويلا منذ ألقت القوات الأميركية القبض على الرئيس نيكولاس مادورو وأطاحته الشهر الماضي.

ووصفت «موريل آند بروم» هذه التطورات الأخيرة بأنها «خطوة بناءة»، على الرغم من أنها لم تكن مدرجة في قائمة الشركات المشمولة بالترخيصين. وأضافت في بيان: «توفير بيئة مستقرة وقابلة للتنبؤ سيسهم في تحقيق قيمة مضافة لجميع الأطراف المعنية».

وانخفضت أسهم الشركة بنحو 4 في المائة مع بداية تداولات جلسة الاثنين.

ولم تتمكن المجموعة من تصدير النفط الفنزويلي منذ الربع الثاني من العام الماضي، عندما علّقت إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، ترخيصها إلى جانب شركات نفطية أخرى عاملة في الدولة الواقعة بأميركا الجنوبية.

وقدّمت الشركة طلب ترخيص جديداً إلى «مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)»، التابع لوزارة الخزانة الأميركية، في أوائل يناير (كانون الثاني) الماضي، سعياً منها إلى استئناف عملياتها بالكامل في فنزويلا.

كما أشارت الشركة إلى زيادة ملحوظة بالاحتياطات المكتشفة في فنزويلا، حيث أكدت الدراسات إمكانات هائلة في مناطق كانت تعدّ سابقاً غير مثبتة.

وقالت شركة «موريل آند بروم»، الاثنين، إن أنشطتها في حقل «أوردانيتا أويستي»، حيث تمتلك شركة «إم آند بي إيبيرو أميركا» التابعة لها حصة تشغيلية بنسبة 40 في المائة، تسير على نحو مُرضٍ، وإنها جاهزة للمرحلة التالية من تطوير الحقل فور صدور الترخيص.

وبلغ متوسط الإنتاج الإجمالي في الحقل نحو 21 ألف برميل من النفط يومياً خلال يناير الماضي؛ ما أسفر عن صافي إنتاج قدره 8400 برميل يومياً لشركة «إم آند بي إيبيرو أميركا».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

واردات الصين من النفط الروسي تسجل مستوى قياسياً مع تراجع مشتريات الهند

أشار متعاملون وبيانات تتبع السفن، إلى أن واردات الصين من النفط الروسي في طريقها للارتفاع للشهر الثالث على التوالي، لتصل إلى مستوى قياسي جديد في فبراير (شباط)؛ إذ اشترت مصافي التكرير المستقلة شحنات بأسعار مخفضة للغاية، بعد أن قللت الهند مشترياتها.

وقدَّر تقييم مبكر أجرته شركة «فورتيكسا أناليتيكس» أن شحنات النفط الخام الروسي إلى الصين ستبلغ 2.07 مليون برميل يومياً في فبراير، متجاوزة معدل يناير (كانون الثاني) الذي يقدَّر بنحو 1.7 مليون برميل يومياً.

وأظهرت البيانات المؤقتة لشركة «كبلر» أن واردات فبراير بلغت 2.083 مليون برميل يومياً صعوداً من 1.718 مليون برميل يومياً في يناير.

وحلت الصين منذ نوفمبر (تشرين الثاني) محل الهند كأكبر عميل لموسكو في الشحنات البحرية؛ إذ أجبرت العقوبات الغربية بسبب الحرب في أوكرانيا والضغوط للتوصل إلى اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة نيودلهي على خفض وارداتها من النفط الروسي إلى أدنى مستوياتها في عامين، في ديسمبر (كانون الأول).

وتشير بيانات «كبلر» إلى أن واردات الهند من النفط الخام الروسي من المتوقع أن تنخفض أكثر إلى 1.159 مليون برميل يومياً في فبراير.

ومصافي التكرير الصينية المستقلة هي أكبر مستهلك في العالم للنفط الخاضع للعقوبات الأميركية، من روسيا وإيران وفنزويلا. وقال متعامل صيني كبير يتعامل بانتظام مع مصافي التكرير المستقلة: «بالنسبة للجودة التي نحصل عليها من معالجة النفط الروسي مقارنة بالنفط الإيراني، فقد أصبحت الإمدادات الروسية أكثر تنافسية نسبياً» مقارنة بالماضي.

وأضاف التاجر أن مزيج «إسبو» الروسي الرائد يجري تداوله في الآونة الأخيرة بين 8 و9 دولارات للبرميل، أقل من سعر العقود الآجلة لخام برنت تسليم مارس (آذار)، في حين تم تقييم المزيج الإيراني الخفيف، وهو نوع من الجودة نفسها، في الآونة الأخيرة بين 10 دولارات و11 دولاراً أقل من خام برنت.

وقالت إيما لي، محللة «فورتيكسا» لشؤون الصين، وفقاً لـ«رويترز»، إن عدم اليقين منذ يناير بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة ستشن هجمات عسكرية على إيران إذا فشلت المفاوضات بشأن الاتفاق النووي في تحقيق النتائج التي تريدها واشنطن، حدّ من مشتريات المتعاملين ومصافي التكرير الصينية. وأضافت لي: «بالنسبة للمصافي المستقلة، يبدو النفط الروسي أكثر موثوقية الآن؛ إذ يشعر الناس بالقلق إزاء شحنات النفط الإيراني في حالة حدوث مواجهة عسكرية».

وقدّرت «فورتيكسا» أن شحنات النفط الإيراني إلى الصين -وغالباً ما يصفها المتعاملون بأنها ماليزية للتحايل على العقوبات الأميركية- انخفضت إلى 1.03 مليون برميل يومياً هذا الشهر، مقارنة مع 1.25 مليون برميل يومياً في يناير.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تحالف بقيادة «شيفرون» يوقّع عقوداً للتنقيب عن الغاز قبالة سواحل اليونان

الشرق الأوسط

وقَّع تحالف، بقيادة شركة النفط الأميركية العملاقة «شيفرون»، الاثنين، اتفاقيات تأجير حصرية للتنقيب عن الغاز الطبيعي قبالة سواحل جنوب اليونان، مما يوسّع الوجود الأميركي في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وتُضاعف هذه الاتفاقية مساحة الأراضي البحرية اليونانية المتاحة للتنقيب، وهي الثانية خلال أشهر التي تشارك فيها شركة طاقة أميركية كبرى، في الوقت الذي يسعى فيه الاتحاد الأوروبي إلى التخلص التدريجي من الإمدادات من روسيا، وتسعى الولايات المتحدة إلى أن تكون البديل.

وكانت «إكسون موبيل» قد انضمت، في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، إلى «إنرجين» و«هيلينيك» للتنقيب عن الغاز في منطقة بحرية أخرى غرب اليونان.

يتيح اتفاق اليوم، لشركة شيفرون قيادة عمليات التنقيب عن الغاز في أربعة حقول بحرية عميقة في جنوب شبه جزيرة بيلوبونيز وجزيرة كريت، تمتد على مساحة 47 ألف كيلومتر مربع. ويأتي هذا الاتفاق بعد فوز «شيفرون» و«هيلينيك إنرجي»، أكبر شركة تكرير نفط في اليونان، بمناقصة دولية، العام الماضي.

وقد أعادت اليونان، التي لا تنتج الغاز وتعتمد على وارداته لتوليد الطاقة والاستهلاك المحلي، إحياء مساعيها لاستكشاف الغاز بعد صدمة أسعار الطاقة عام 2022 الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز قدرات الطاقة المتجددة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، لكنه أقرّ بالحاجة إلى الغاز الطبيعي كوقود انتقالي للمساعدة في استقرار شبكة الكهرباء عند انقطاع طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وسيحتاج البرلمان اليوناني إلى الموافقة على عقود التأجير، قبل أن يتمكن التحالف الذي تقوده «شيفرون» من بدء الأبحاث الزلزالية، في وقت لاحق من هذا العام.

وأعلنت اليونان أن أمام التحالف مدة تصل إلى خمس سنوات لتحديد مواقع الرواسب المحتملة القابلة للاستخراج، وأن أي عمليات حفر تجريبية لن تُجرى قبل عامي 2030 و2032.

وتمتلك شركتا إكسون موبيل وهيلينيك ترخيصاً للتنقيب عن الهيدروكربونات في منطقتين أخريين في أعماق البحار جنوب جزيرة كريت، وهما بصدد تقييم البيانات الزلزالية قبل الشروع في أي عمليات حفر استكشافية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عراقيل متعددة أمام الهند لتوسيع استخدام الطاقة النظيفة

الشرق الأوسط

يقول بائعون ومحللون إن جهود رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، لتسريع نشر استخدام ألواح الطاقة الشمسية على أسطح المنازل، لا تحقق الأهداف المرجوة، رغم تقديم دعم كبير لها؛ وذلك بسبب تأخر القروض ومحدودية مساندة الفكرة من شركات المرافق في ولايات البلاد.

ويشكل ذلك أحدث تحدٍّ لمساعي الهند لزيادة قدرة الطاقة النظيفة إلى نحو المثلين؛ 500 غيغاواط بحلول 2030، ويأتي في وقت تخطط فيه الحكومة للحد من طرح مناقصات جديدة خاصة بالطاقة النظيفة؛ بسبب تراكم متصاعد للمشروعات التي أُرسيت عقودها على شركات بالفعل، لكن لم تُبْنَ بعد.

وتعني تلك التحديات أن الهند ستواصل على الأرجح اعتمادها على توليد الطاقة الكهربائية بالفحم.

وأطلقت وزارة الطاقة الجديدة والمتجددة في الهند «برنامج» دعم لتركيب الألواح الشمسية على البنايات السكنية في فبراير (شباط) 2024 يغطي ما يصل إلى 40 في المائة من التكلفة.

لكن بيانات على موقع «البرنامج» الإلكتروني عبر الإنترنت تظهر أن عدد البنايات السكنية التي ركبتها، البالغ 2.36 مليون، يقل بكثير عن هدف الوزارة الذي يبلغ 4 ملايين بحلول مارس (آذار) المقبل.

وقالت شريا جاي كبيرة محللي الطاقة لدى «كلايمت ترينديز» للأبحاث في نيودلهي: «تردد البنوك في الإقراض وتردد الولايات في الترويج لتلك البرامج قد يعرقل جهود الهند في التحول بعيداً عن الفحم».

وتظهر بيانات حكومية عن «البرنامج» أن نحو 3 من كل 5 طلبات لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح المنازل المقدمة على موقع «البرنامج» الإلكتروني، لم يوافَق عليها بعد، بينما رُفض نحو 7 في المائة منها.

وأشارت وزارة الطاقة المتجددة، وفقاً لـ«رويترز»، إلى تسريع وتيرة عمليات التركيب التي استفاد منها أكثر من 3 ملايين أسرة، وقالت إن «البرنامج» يمكّن شركات المرافق المملوكة للدولة من تقليل مدفوعات الدعم للحفاظ على توازن في دفع فواتير الكهرباء من البنايات السكنية.

وأضاف البيان: «يختلف معدل رفض القروض بين الولايات».

وفي إطار «البرنامج»، يتقدم المستهلكون بطلباتهم/ ويختارون بائعاً يتولى الإجراءات الورقية ويرتب التمويل المصرفي لتركيب الألواح الشمسية. وبعد الموافقة على القرض والتركيب، يقدم البائع إثباتاً، وبعد ذلك يودَع الدعم الحكومي في حساب البنك.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تأخيرات من البنوك

ترفض بنوكٌ القروض أو تؤخرها لأسباب كثيرة؛ منها نقص الوثائق التي يقولون إنها ضرورية لحماية الأموال العامة.

وقال مسؤول رفيع المستوى في بنك حكومي كبير: «نعمل مع الحكومة للضغط من أجل وضع معايير للتوثيق؛ لأن ذلك ضروري لتجنب القروض المتعثرة. حالياً؛ إذا تعثر سداد القروض، فإنه يمكن للبنوك سحب هذه الألواح، لكن ماذا سنفعل بها؟».

ويقول بائع لألواح الطاقة الشمسية في ولاية أوديشا بشرق الهند إن الطلبات تُرفض عادة لأسباب منها أن العميل لم يسدد فواتير الكهرباء، أو لأن سجلات الأراضي لا تزال باسم أقارب متوفين.

وينفي سكان ما يقال عن تخلفهم عن السداد، ويرجعون ذلك إلى أخطاء إدارية حدثت بعد تغيير ملكية المرافق قبل عقود.

ولا تروج أيضاً شركات المرافق المملوكة للدولة للطاقة الشمسية على أسطح المنازل بما يكفي؛ لأنها قلقة من خسارة الإيرادات مع تحول المبيعات بعيداً عن شبكة الكهرباء الرئيسية.

وقال نيتيش شانبوغ، المحلل لدى «ريستاد إنيرجي»: «يرتفع عادة استهلاك الكهرباء لدى الأسر الأعلى ثراء، وكذلك الرسوم، كما (يسهل) الوصول إلى أسطح (منازلهم). وعندما يتحولون عن الشبكة، فإن ذلك يترك عبئاً مالياً أكبر».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قفزة بمبيعات النفط السعودي إلى الصين مع خفض الأسعار لأدنى مستوى منذ ٢٠٢٠

الشرق

ارتفعت مبيعات السعودية من النفط الخام إلى الصين، أكبر مستوردة، للشحن في مارس بعد أن خفّضت المملكة سعر درجتها النفطية الرئيسية للمشترين في آسيا إلى أدنى مستوى في أكثر من خمس سنوات.

ستوفر شركة النفط الحكومية "أرامكو السعودية" ما بين 56 مليوناً إلى 57 مليون برميل للتحميل الشهر المقبل إلى الصين، وفقاً لتجار مطلعين على المبيعات، طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لحساسية الأمر. ويقارن ذلك مع 48 مليون برميل الشهر السابق.

"أرامكو" تخفض سعر "العربي الخفيف"

خفضت "أرامكو" سعر خام "العربي الخفيف" إلى أدنى مستوى منذ أواخر 2020 مع استمرار المخاوف بشأن تخمة عالمية، إلا أن الخفض لم يكن بالقدر المتوقع. ومع ذلك، جعل التخفيض الخام السعودي أكثر جاذبية من حيث التسعير مقارنة بالبراميل المنافسة من بائعين فوريين آخرين في المنطقة، بحسب التجار.

في الوقت نفسه، ستتلقى المصافي الهندية في مارس ما لا يقل عن مليون برميل إضافي مقارنة بما تحصل عليه عادة بموجب العقود طويلة الأجل، وفقاً للتجار. ويقارن ذلك مع ما لا يقل عن مليوني برميل إضافيين في فبراير.

واجهت الدولة الواقعة في جنوب آسيا ضغوطاً من الولايات المتحدة لخفض وارداتها من النفط الروسي، إذ قال الرئيس الأميركي دونالد ترمب مؤخراً إن الهند ستوقف الشراء في إطار اتفاق تجاري. ولم تُعلّق نيودلهي علناً على هذا الادعاء، لكنها قالت إنها تسعى إلى تنويع مصادرها والحفاظ على أمن الطاقة.

خام سعودي أكثر لكوريا واليابان

قال التجار إن المصافي في كوريا الجنوبية واليابان ستتلقى مجتمعةً أيضاً كميات أكبر من النفط السعودي مقارنة بالمعتاد الشهر المقبل، إلا أنه لم يتضح على الفور كيف يُقارن ذلك بشهر فبراير، الذي كان أعلى بما لا يقل عن 9 ملايين برميل.

ولم ترد "أرامكو السعودية" على طلب للتعليق.

صادرات أكبر من العراق في مارس

قد ترتفع صادرات النفط الشهر المقبل أيضاً من العراق، ثاني أكبر منتج في "أوبك"، الذي يسوّق نفطه بطريقة مختلفة عن "أرامكو". ويُباع النفط السعودي فقط عبر عقود طويلة الأجل، بينما يبيع العراق ودول أخرى جزءاً من صادراتها على أساس فوري، أو مخصص، بدلاً من الاعتماد حصراً على صفقات الأجل.

قال التجار إن العراق خصّص لشهر مارس كميات أكبر من المعتاد لما يُعرف بالشحنات غير المقيّدة بالوجهة، وهي كميات يمكن تداولها بحرية بدلاً من الالتزام بوجهة محددة. وقد تجذب هذه المرونة اهتماماً أكبر من بعض المشترين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سيطرة كورية غير مسبوقة على ناقلات نفط عملاقة تهز الأسواق

الشرق الأوسط

يتعرّض جزء متخصص لكن بالغ الأهمية من سوق النفط للاضطراب، بفعل رهان ضخم لرجل أعمال كوري جنوبي نجح في الاستحواذ على حصة كبيرة من سوق ناقلات النفط، بدعم من أحد أكثر رجال القطاع ثراءً.

خلال الشهرين الماضيين، عملت مجموعة "سينوكور" (Si-nokor) سريعاً على شراء أو استئجار عدد كبير من السفن، لتبسط سيطرتها اليوم على نحو 120 ناقلة عملاقة للنفط الخام، بحسب تقديرات عدد من كبار التنفيذيين في القطاع. واعتبر متابعون في السوق أن حجم المراكز التي راكمتها الشركة، بإشراف مالك السفن غا هيون تشونغ، غير مسبوق بحسب خبراتهم.

علاقة غامضة بين "سينوكور" ومؤسس "MSC"
لكن شركة الشحن التي تتخذ من سيؤول مقراً لها لا تعمل بمفردها. فقد أفاد مالكان كبيران للسفن، أبرما أخيراً صفقات بيع ناقلات مع مجموعة "سينوكور"، بأن المشتري النهائي كان في الواقع جهة مرتبطة بجانلويجي أبونتي، مؤسس إمبراطورية شحن عالمية تضم شركة "ميديتيرانيان شيبينغ كومباني" (MSC).

ولا تزال طبيعة العلاقة بين الشركتين غير واضحة، كما لم يتضح بعد عدد الصفقات الأخرى التي أبرمتها "سينوكور" وشاركت فيها "ميديتيرانيان شيبينغ كومباني".

يستند هذا التقرير إلى مقابلات مع نحو اثني عشر من وسطاء الشحن ومالكي السفن والمديرين التنفيذيين، طلب معظمهم عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لمناقشتهم معلومات خاصة.

كما كشفت تقارير صادرة عن وسطاء في القطاع عن عدد من عمليات الشراء وعقود الاستئجار التي نفذتها "سينوكور". وأضاف بعض مالكي السفن أن المشروع لا يزال يبدي اهتماماً بالاستحواذ على مزيد من الناقلات.

رفض متحدث باسم شركة "ميديتيرانيان شيبينغ كومباني" التعليق، فيما لم ترد مجموعة "سينوكور" على رسائل إلكترونية واتصالات هاتفية متكررة طُلب فيها الحصول على تعليق.

اضطرابات الشحن تضغط على أسعار النفط
تُعد هذه الخطوة لافتة بحد ذاتها، حتى وفق معايير قطاع الشحن الغامض. فجزء كبير من ناقلات النفط العاملة حول العالم يرتبط بعقود إيجار طويلة الأجل أو يعمل ضمن مسارات ثابتة، في حين طالت العقوبات عدداً متزايداً من السفن المرتبطة بتجارة النفط الروسي والإيراني، ما قلص عدد الناقلات المتاحة للاستئجار في وقت ترتفع فيه تجارة النفط العالمية نمواً كبيراً.

يقول متداولون إن وتيرة الشراء المكثفة التي تنتهجها "سينوكور" أثارت قلقاً في السوق، وأسهمت في دفع تكاليف الشحن إلى الارتفاع بشكل حاد، مع تسابق المستأجرين إلى حجز السعات المتاحة خشية صعود الأسعار لاحقاً نتيجة تركز الملكية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سجلت أرباح ناقلات النفط الخام أقوى بداية سنوية لها منذ أكثر من ثلاثة عقود، فيما يشير متداولون إلى أن اضطراب سوق الشحن يضغط في بعض المناطق على أسعار النفط الفعلي نحو الانخفاض، وفقاً لبيانات شركة "كلاركسون ريسيرتش سيرفيسز" (Clarkson Research Services)، التابعة لأكبر وسيط سفن في العالم.

قال أولي هجيرتاكر، الرئيس التنفيذي لشركة "إس إف إل كورب" (SFL) خلال اتصال مع محللين الأسبوع الماضي: "هناك طرف واحد أو مجموعة تعمل بشكل منسق تسيطر فعلياً على نحو ثلث أسطول ناقلات النفط العملاقة المتاح أو المتداول في السوق" من دون تسمية الجهات المعنية.

تركز الملكية في سوق ناقلات النفط

تعد سوق ناقلات النفط قطاعاً متخصصاً لكنه يشكل حلقة محورية في تجارة النفط العالمية، إذ ظلت لسنوات تحت هيمنة مالكي سفن من عدد محدود من الدول ذات الإرث البحري العريق مثل اليونان والنرويج، إلى جانب دول تملك مصالح نفطية كبيرة مثل السعودية والصين.

ورغم أن "سينوكور" اسم أقل شهرة وتعود جذورها إلى شحن الحاويات، فإن المجموعة سبق أن نفذت موجات استئجار واسعة أسهمت في تشديد أوضاع السوق. إلا أن واحداً على الأقل من العاملين في القطاع أشار إلى أن موجة الصفقات الحالية تتجاوز بفارق كبير أي تحركات سابقة للشركة.

بالنسبة إلى أبونتي، تعكس هذه المشتريات توسعاً إضافياً في نطاق إمبراطوريته العالمية. فقد برز الملياردير العام الماضي مستثمراً رئيسياً ضمن تحالف يسعى للاستحواذ على حصة كبيرة في ميناءين على قناة بنما. وفي عام 2022، وبعد استحواذها على مئات السفن، تجاوزت شركة "ميديتيرانيان شيبينغ كومباني نظيرتها "ميرسك" لتصبح أكبر شركة شحن حاويات في العالم، وهو اللقب الذي احتفظت به الشركة الدنماركية لعقود.

من شأن تجميع حصة كبيرة من ناقلات النفط المتاحة عالمياً، بما يعادل نحو 15% من الأسطول غير الخاضع للعقوبات، وما بين ربع وثلث ناقلات النفط العملاقة غير المرتبطة بعقود طويلة الأجل، أن يمنح مالكيها نفوذاً أكبر على التسعير، في حال لم تُطرح هذه السفن سريعاً في سوق التأجير.

ارتفاع الطلب على ناقلات النفط غير الخاضعة للعقوبات

سجل الطلب على ناقلات النفط غير الخاضعة للعقوبات ارتفاعاً حاداً خلال الأشهر الأخيرة، مع تدفق إمدادات كبيرة إلى أسواق النفط العالمية، بالتزامن مع خضوع جزء من الأسطول لعقوبات غربية. وأسهم هذان العاملان معاً في زيادة عدد السفن المستخدمة في أي وقت، ما دعم ارتفاع العوائد وزاد مخاطر حدوث قفزات إضافية في الأسعار.

يصعب تحديد الحجم الفعلي لأسطول هذا المشروع بدقة، نظراً لضمه مزيجاً من السفن التي تم شراؤها أو استئجارها، إلى جانب سفن كانت "سينوكور" تسيطر عليها بالفعل. ويقدّر بعض العاملين في السوق أنه كان لدى المجموعة أقل من 120 سفينة.

لكن خلال اتصال حديث مع المستثمرين، أشار سفين موكسنِس هارفيلد، الرئيس التنفيذي لشركة "دي إتش تي هولدينغز" (DHT Holdings)، إلى ما وصفه بـ"تحول جذري" في تركز ملكية الأسطول العالمي، من دون تسمية الأطراف المعنية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مكاسب ناقلات النفط

قال: "يمكننا القول بثقة إن هذا التحول يحدث بالفعل ويترك أثراً واضحاً، سواء على أسعار الشحن في السوق الفورية، أو على طلب العملاء لعقود التأجير الزمنية، وكذلك على قيم ناقلات النفط العملاقة المستعملة".

وأضاف أن "هذا التركز يعيد تشكيل ديناميكيات التسعير، ويزيد الضغوط على توافر السفن في الوقت المناسب".

تجاوزت العوائد القياسية لناقلات النفط العملاقة، القادرة على نقل نحو مليوني برميل من الخام، مستوى 120 ألف دولار يومياً، بزيادة تفوق أربعة أضعاف خلال الشهر الماضي، ويعود ذلك جزئياً إلى صفقات "سينوكور"، وفقاً لعاملين في السوق.

تركزت مشتريات "سينوكور" إلى حد كبير على السفن التي يزيد عمرها على عشر سنوات، في وقت بدأت أسعار إعادة بيع الناقلات العملاقة الأقدم بالارتفاع تدريجياً خلال الأسابيع الأخيرة.

يقول مشاركون في السوق إن ارتفاع القيمة الإجمالية للسفن يدعم أيضاً أسعار عقود التأجير طويلة الأجل؛ إذ إن زيادة قيمة السفن تؤدي إلى مكاسب غير محققة طالما لم تُبع، بالتالي، فإن إحدى الطرق التي يحقق من خلالها مالكو السفن أرباحاً من ارتفاع الأسعار هي من خلال رفع أسعار تأجير سفنهم.

"دورات ازدهار وانكماش"

مع ذلك، يُعرف قطاع الشحن بتقلباته الحادة بين فترات الازدهار والانكماش، إذ غالباً ما تؤدي فترات العوائد المرتفعة إلى موجات واسعة من طلبات بناء السفن، ما يفضي في نهاية المطاف إلى تدفق سفن جديدة تغرق السوق. وتظهر بيانات شركة "كلاركسون ريسيرتش سيرفيسز" أن ارتفاع الأسعار خلال الأسابيع الأخيرة بدأ بالفعل في تحفيز زيادة الطلب على ناقلات النفط الجديدة، لتبلغ كنسبة من الأسطول الحالي أعلى مستوى لها في نحو عقد.

ورغم أن التفاصيل الدقيقة لطبيعة الترتيبات بين "سينوكور" وأبونتي لا تزال غير واضحة، فإن علاقة تجارية سابقة كانت قائمة بين الطرفين. بحسب بيانات "كلاركسون ريسيرتش "، باعت "سينوكور" في أواخر العام الماضي سلسلة من سفن الحاويات إلى "ميديتيرانيان شيبينغ كومباني" التابعة لأبونتي.

حتى عند أدنى التقديرات لعدد السفن التي جرى شراؤها، يُرجَّح أن موجة الشراء الأخيرة بلغت كلفتها نحو 1.5 مليار دولار، فيما قدر بعض المشاركين في السوق إجمالي القيمة بما يقارب 3 مليارات دولار.

وقال أريستيديس ألافوزوس، الرئيس التنفيذي لشركة "أوكيانيس إيكو تانكرز" (Okeanis Eco Tankers)، إن "هذا التركز في السوق، الذي يحدث عند مستويات غير مسبوقة ومن قبل مشترٍ يتمتع بقدرة مالية كبيرة، يأتي في وقت تتجه فيه أساسيات السوق إلى مزيد من التشدد".

وأضاف أن "كل ذلك يخلق فرصة استثنائية لمن يملك ناقلات عاملة حالياً، ولديه القدرة التجارية على الاستفادة من ظروف السوق إلى أقصى حد".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.